(١)

هذه رسالة شريفة فى اثبات صفة العلو
الذاتى لله سبحانه وتعالى على عرشه المجيد
ومباينته لخلقه للأمام شيخ الأسلام
الحافظ تقى الدين ابى العباس
احمد بن عبد الحليم بن
عبد السلام بن تيميه
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

مجموع الفتاوى (٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنزه عن الحلول والاتحاد بمخلوقاته المتعالي عن
التعطيل والالحاد والتمثيل في صفاته وأشهد أن لا إله إلا الله
العلي بذاته المستوي على عرشه فوق سمواته وأشهد أن محمدا
عبده ورسوله الهادي بآيات آياته المبين لمباينة بارئه عن
برياته عليه أفضل صلواته وتحياته وعلى آله وصحبه التابعين
له في حياته وبعد مماته . وبعد فيقول كاتبها لما لم يجب أحد
عن أبياته وحق للحق أن يبين هداته من عداته عرضت على
إمام أئمة المسلمين عالم علماء العالمين شيخ الملة الاسلامية
أبي العباس أحمد بن تيمية فبين بما خصه الله وأهداه
اليه من هداه وأوضح المسألة وأقسامها وأحكام
الأبيات وأحكامها وحجج جواب النفاة وإلزامها ونهج
أصحاب الاثبات وإبرامها لا زال مؤيد المدد ومؤيد
المدد . وهي هذه

يا سادة العلماء افتونا بما : يشفي العليل فما لصبري آسن

عن قول ناظم عقد أصل عقيدة ∴ في حق حق الحق ليس بداهن

يا منكراً أن الإله مباين ∴ للخلق يا مفتون بل يا فتن

هب قد ضللت فأين أنت فإن تكن ∴ أنت المباين فهو أيضاً بائن

أو قلت لست مباينا قلنا إذا ∴ فبالاتحاد أو الحلول تشاحن

أو قلت يلزم منه شيء قد خلا ∴ قلنا إذاً فالرب فينا ساكن

أو قلت يلزم أنه في حيز ∴ أو صار في جهة فعقلك واهن

فلقد كذبت فإنه لا حيز ∴ الإمكان وهو عنه بائن

وكذا الجهات فإنها عدمية ∴ في حقه والحق في ذا بائن

إذ ليس فوق الخلق شيء غيره ∴ حتى يعد وهو فيه قاطن

أو قلت ما هو داخل أو خارج ∴ هذا يدل بأنه ما كائن

إذ قد جمعت نقائصا وصفته ∴ عدما بها هل أنت عنها ظاعن

ما قال ما هو ظاهر أو باطن ∴ لكنه هو ظاهر هو باطن

فارجع وتب من قال مثلك أنه ∴ لمعطل والكفر فيه كامن

وتفضلوا بجوابه من نظمكم ∴ هل صادق فيما ادعى أو مائن فيما ادعى

وصلا بفصل ظاهر فالله للمفتي المصيب بخير أجر ضامن

فأجاب رضي الله عنه تعالى

الحمد لله رب العالمين. جواب المنازعين عن مثل هذا الكلام أنهم يقولون هذا الكلام يتضمن شيئين أحدهما الإستدلال على أن الرب تعالى مباين للعالم خارج عنه والثاني الجواب عن حجة من نفى ذلك واستدل بأن ذلك يستلزم القول بالتحيز والجهة وهما باطلان وبطلان اللازم يقتضي بطلان الملزوم فأما الإستدلال له فإن مضمونه أنك إما أن تكون مباينا للخالق وإما أن تكون لست مباينا له فإن قلت إنك مباين لزم أيضا أن يكون مباينا لك لأن المباينة من باب المفاعلة التي يلزم من ثبوتها في أحد الجانبين ثبوتها في الجانب الآخر عقلا وكذلك هو في اللغة إلا في مواضع قيل إنها مستثناه بل متأولة مثل قولهم عاقبت اللص وطارقت النعل وعافاك ونحو ذلك فإن قلت لست مباينا له لزمك القول بالحلول

أو الاتحاد فإنما مالم يكن مباينا لغيره متميزا عنه كان مجمعا له مجامعا مداخلا له بحيث هو فيحايثه ويجامعه ويداخله كما تحايث الصفة محلها الذى قامت به والصفة المشاركة لها فى القيام به فان التفاحة مثلا طعمها ولونها ليس بمباين لها بل هو محايث لها ومجامع لها وكذلك الطعم محايث للون والمباينة هى المفارقة وهى ضد المجامعة فلما كانت الصفة التى تسمى العرض تحايث محلها الذى يسمى الجسم وتحايث عرضا آخر كان من المعلوم ان مثل هذا منتف عن الله سبحانه وتعالى فانه ليس بعرض ولا صفة من الصفات بل هو قائم بنفسه مستغن مستغن عن محل يقوم به فلا يجوز عليه محايثة المخلوقات والحلول فيها وكذلك الاتحاد فإن الاتحاد ان كان مع بقاء الإثنين على ما كان عليه فلا اتحاد بل هما إثنان باقيان على صفاتهما كما كانا وإن عنى به إستحالة إلى نوع ثالث كما يتحد الماء واللبن والماء والخمر فيصيران نوع ثالثا لا هو ماء محض ولا لبن محض فهذا لا يكون إلا بعد إستحالة أحدهما وفساد يعرض لذاته والله تعالى منزه عن ذلك فإنه واجب الوجود بنفسه قديم بذاته وصفاته لا يجوز عليه عدم شىء من صفاته فتمتنع فى حقه الاستحالة

والفساد فمضمون الدليل أن المخلوق إما أن يكون مباينا للخالق والخالق مباينا له وإما أن يلزم الحلول والاتحاد وهما باطلان فتعين الأول واعتراض المنازع على هذا يكون بعد بيان معنى المباينة فإن أهل الكلام والنظر يطلقون المباينة بإزاء ثلاثة معان بل أربعة أحدها المباينة المقابلة للمماثلة والمشابهة والمقاربة والثاني المباينة المقابلة للمحايثة وللمجامعة والمداخلة والممازجة والمخالطة والثالث المباينة المقابلة للمماسة والملامسة فهذه المباينة أخص من التي قبلها فإنه مابين الشيء فلم يداخله قد يكون مماساله متصلا به وقد يكون منفصلا عن غير مجاور له وهذه المباينة الثالثة ومقابلها تستعمل فيما يقوم بنفسه خاصة كالأجسام فيقال هذه العين إما أن تكون مماسة لهذه وإما أن تكون مباينة لها وأما المباينة التي قبلها ومقابلها فإنها تعم ما يقوم بنفسه وما يقوم بغيره فالعرض القائم بغيره ليس مباينا له ولا يقال أنه مماس له فيقال هذا اللون إما أن يكون مباينا لهذه العين أو لهذا الطعم وإما أن يكون محايثا له مجامعا مداخلا ونحو ذلك من العبارات وإن استعمل مستعمل لفظ المماسة والملاصقة في قيام الصفة بموصوفها كان ذلك نزاعا لفظيا وأما النوع الأول فكما يروى عن الحسن البصري أنه قال رأيناهم متقاربين في العافية فإذا جاء البلاء تباينوا تباينا

عظيما أى تفاضلوا وتفاوتوا ويقال هذا بان عن نظرائه أى خرج
عن مماثلتهم ومشابهتهم ومقاربتهم بما أمتاز به من الفضائل ويقال
بين هذا وهذا بون بعيد وبين بعيد والنوع الثانى كقول عبد الله بن
المبارك لما قيل له بماذا نعرف ربنا قال بأنه فوق سمواته على عرشه
بائن من خلقه ولا نقول كما قالت الجهمية أنه هاهنا وكذلك قال
أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه والبخارى وابن خزيمه وعثمان
ابن سعيد وخلق كثير من أئمة المسلمين ولم ينقل عن أحد من السلف
خلاف ذلك وحبس هشام بن عبيد الله الرازى رجلا حتى يقول
الرحمن على العرش استوى ثم أخرجه وقد أقر بذلك فقال تقول
أنه مباين فقال لا قال ردوه فإنه جهمى فالمباينة فى كلام هؤلاء
الأئمة وأمثالهم لم يريدوا بها عدم المماثلة فإنهم قالوا بائن من خلقه
ولم يقولوا بائن من العرش وحده فجعلوا المباينه من المخلوقات عموما
ودخل فى ذلك العرش وغيره فإنه من المخلوقات فعلم أنه لم يتعرضوا
فى هذه المباينه لإثبات ملاصقة ولا نفيها ولكن قد يقول بعض النفاة
أنا أريد بالمباينة عدم المحايثة والمداخلة فقط من غير أن أدخل

فإن هذا لم يتنازع فيه أحد ولا الزموا الناس بأن يعترفوا بالمباينة الكاملة

قوله عدم الخروج لعل أصله بحذف عدم ه

فى ذلك عدم الخروج وقد يوصف المعدوم بمثل هذه المباينة فنقول أن المعدوم مباين للموجود بهذا الاعتبار وهذا معنى رابع من معنى المباينة وإذا عرف أن المباينة قد يريد بها الناس هذا وهذا فلا ريب أن المعنى الاول ثابت باتفاق الناس فانهم متفقون على أن الله ليس له مثل من الموجودات وأنه مباينته للمخلوقين فى صفاتهم أعظم من مباينة كل مخلوق لمخلوق وأنه أعظم وأكبر من أن يكون مماثلا لشئ من المخلوقات أو مقاربا له فى صفاته لكن هذا المعنى ليس هو الذى قصده الناظم ولا قصد أيضا المعنى الثالث لأنه جعل نفى المباينة يستلزم الحلول أو الاتحاد وهذا إنما المعنى الثانى وإلا فالمعنى الثالث يستلزم الملاصقة والمماسة والناظم لم يذكر ذلك وهذا المعنى الثالث يستلزم الثانى من غير عكس فإن المباينة الخاصة المقابلة للملاصقة صفة تستلزم المباينة العامة المقابلة للمداخلة والمحايثة من غير عكس وإذا عرف أن الناظم أراد هذه المباينة العامة وهى المباينة المشهورة فى اللغة وكلام الناس وكلام العلماء فإن المنازعين له يقولون لا نسلم أنه إذا لم يكن مباينا لزم الحلول والاتحاد فإن هذا مثل قول القائل أذا لم يكن خارجا عن العالم كان داخلا فيه وقد علم أن المخالف له يقول لا هو داخل العالم ولا

خارجه وكذلك يقول لا مباين ولا محايث ولا مجامع ولا مفارق ويقول
إنما نفيت المباينة والمحايثة جميعا والحلول والاتحاد داخلان في المحايثة
فلا أسلم إذا لم أكن مباينا للخالق أن يكون حالا أو متحدا بي وهذا
معلوم من قول النفاة فإن النفاة الذين يقولون أن الخالق ليس فوق
العالم ولا خارجا عنه مباينا له منهم من يقول أنه حال فيه أو متحد
به وأنه في كل مكان بذاته كما يقول بذلك طوائف من عبادهم ومتكلميهم
وصوفيتهم وعامتهم ومنهم من يقول ليس هو داخلا فيه ولا خارجا
عنه ولا حالا فيه وليس في مكان من الأمكنة فهؤلاء ينفون عنه
الوصفين المتقابلين جميعا وهذا قول طوائف من المتكلمين ونظارهم والأول
هو الغالب على عامتهم وعبادهم وأهل المعرفة والتحقيق منهم والثاني
هو الغالب على نظارهم ومتكلميهم وأهل البحث منهم وكثير منهم يجمع
بين القولين ففي حال نظره وبحثه يقول بسلب الوصفين المتقابلين
كليهما فيقول لا هو داخل العالم ولا خارجه وفي حال تعبده وتألهه
يقول بانه في كل مكان ولا يخلو منه شيء حتى يصرح بالحلول في كل
موجود من البهائم وغيرها بل بالاتحاد بكل شيء بل يقولون بالوحدة
التي معناها أنه عين وجود الموجودات وسبب ذلك أن الدعاء والعبادة
والقصد والإرادة تطلب موجودا بخلاف مجرد النظر والبحث والكلام
فان العلم والكلام والبحث والقياس والنظر تتعلق بالموجود والمعدوم

فاذا لم يكن القلب فى عبادة وتوجه ودعاء سهل عليه النفى والسلب واعرض
عن الاثبات بخلاف ما اذا كان فى حال الدعاء والعبادة فانه يطلب موجودا
يقصده ويسأله ويعبده والسلب لا يقتضى الا النفى والعدم فلا يبقى فى
السلب ما يكون مقصودا معبودا فالمخالف لهذا الناظم اذا كان من النفاة
للمتقابلين يقول أنا أقول لا هو مباين ولا أقول بالحلول والاتحاد فلم قلت
أنه إذا لم أقل بالمباينة يلزمنى القول بالحلول والاتحاد هذا هو الذى يقوله
أئمة النفاة لمثل هذا الناظم وحينئذ فيقول المثبتة القائلون بالمباينة
والخروج ومن قال من النفاة أنه فى كل مكان وهو الظاهر من قولهم
وقول محققيهم وعارفيهم نحن نعلم بالضرورة أن الموجود أما ان يكون
مباينا وأما أن يكون محايثا ونعلم بالضرورة أن من اثبت موجودين ليس
أحدهما داخلا فى الأخر محايثا له ولا خارجا عنه مباينا له فقد
خالف ضرورة العقل وهذا العلم مركوز فى فطر جميع الناس
الا من يقلد قول النفاة ونفى هذين جميعا هو من اقوال القرامطة
الباطنيه الذى هم أئمة الجهمية فان جهما مع القرامطة وغلاة
المتفلسفة يقول لا نقول هو شئ ولا ليس بشئ كما يقولون لا هو
موجود ولا معدوم ولا حى ولا ميت ولا عالم ولا جاهل ولا
قديم ولا محدث وأمثال ذلك وهذه المقالات فساد ها معلوم
بالضرورة العقلية وأن كان قد تواطأ عليها جماعة كثيرة فان الجماعة

المتفلسفة

الذين تقلد وامذهبا تلقاه بعضهم عن بعض يجوز اتفاقهم على جحد الضروريات
كما يجوز الاتفاق على الكذب مع المواطأة والاتفاق ولهذا يوجد في أهل
المذاهب الباطلة كالنصارى والرافضة والفلاسفة من يصر على القول
الذى يعلم فساده بالضرورة وانما الممتنع ما يمتنع على أهل التواتر وهو
اتفاق الجماعة العظيمة على الكذب من غير مواطأة ولا اتفاق فيمتنع
عليهم جحد ما يعلم ثبوته بالاضطرار وأهل التواتر لا يتصور منهم الكذب
فأما اذا القنوا قولا بشبهة وحجة واعتقدوا صحته جاز أن يصروا على
اعتقاده وأن كان مخالفا لضرورة العقل وان كانوا جماعة عظيمة ولهذا
يطبع الله على قلوب الكافرين قال الله تعالى (ونقلب أفئدتهم وأبصارهم
كما لم يؤمنوا به أول مرة) وقال تعالى (فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم)
وقال تعالى (~~يطبع الله على قلب~~ متكبر ~~جبار~~ (يطبع الله على كل قلب متكبر جبار)
وانما تؤخذ الضروريات من القلوب السليمة والعقول المستقيمة التى
لم تمرض بما تقلدته من العقائد وتعودته من المقاصد والمثبتة يقولون
من ذكر له قول النفاة من أجناس بنى آدم السليمة الفطرة علم بالضرورة
فسادها وكلما كان أزكى وأجد ذهنا كان علمه بفساده أشد بل هم
يقولون أن العلم بالقضية المعينة المطلوب اثباتها وهو علو الله تعالى
على العالم معلوم بالفطرة والضرورة ويعلم بطلان نقيضها بالفطرة
والضرورة فيعلمون أن الخالق فوق العالم ويعلمون امتناع وجود
موجودين ليس أحدهما مباينا للآخر ولا مداخلا له ويعلمون أنه

أى الجماعة

إذا لم يكن مباينا كان مداخلا محايثا فيلزم الحلول والاتحاد ولا ريب
أن هذا هو الذى عليه جماهير الأمم من بنى آدم أما من أثبت العلو والمباينة
فقوله ظاهر وأما الذين لا يقرون بالعلو والمباينة فجمهورهم لا يعلمون
ضد ذلك إلا أنه فى كل مكان ولو عرض عليهم نفى هذا وهذا لم يتصوروه
ولم يعقلوه وبهذا احتج أهل الحلول والاتحاد من محققيهم كالصدر القونوى
وأمثاله على نفاة ذلك منهم فقال قد سلمتم لنا أنه ليس خارج العالم
ولا مباينا له وما لم يكن كذلك لم يعقل إلا أن يكون وجود الممكنات
أو فى وجود الممكنات إذ لا يعقل لا هذا أو هذا ثم هذا وأمثاله يقولون
هو الموجود المطلق وأن فرق ما بينه وبين الأشياء فرق ما بين المطلق
والمعين وهذا يشبه الفرق بين جنس الانسان وأعيان الناس
وجنس الحيوان وأعيان الحيوانات فيكون الرب مثل الجنس أو العرض
العام لسائر الموجودات ومعلوم أن هذا لا يكون له وجود متميز بنفسه
مباين لمخلوقاته إذ الكليات كالجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض
العام لا توجد فى الخارج منفصلة عن الأعيان الموجودة وهذا معلوم
بالضرورة ومتفق عليه بين العقلاء وإنما يحكى الخلاف فى ذلك عن
شيعة أفلاطون ونحوه الذين يقولون بإثبات المثل الافلاطونيه وهى
الكليات المجردة عن الأعيان خارج الذهن وعن شيعة فيثاغورث فى
إثبات العدد المطلق خارج الذهن والمعلم الاول ارسطو واتباعه
متفقون على بطلان قول هؤلاء وهؤلاء فلو ظنوا أن البارى هو
الموجود المطلق بهذا الاعتبار لو فهموا فيما فروا منه فإن هذا يستلزم

مباينته لوجود المخلوقات وانفصاله عنه مع أن عاقلا لا يقول أن الصفة
تكون مبدعة للموصوف ولا أن الكليات هي المبدعة لمعيناتها والمقصود
هنا أن جماهير الخلائق من مثبتة علو الله على خلقه ومن نفاة ذلك
على اختلاف أصنافهم يقولون باثبات هذا التقسيم والحصر وهو أن الشئ
أما أن يكون مباينا لغيره وأما أن يكون محايثا مداخلا له فاذا انتفى
أحدهما ثبت الآخر ويقولون أن هذا معلوم بالضرورة قال النفاة لا
نسلم أن هذه القضية ضروريه بدليل أنا نعقل الانسانية المشتركة
بين الأناسي وغيرها من الكليات المعقولة وغيرها وليست داخل العالم
ولا خارجه وأيضا فأن أرسطو وأتباعه من الفلاسفة وطائفة من
أهل الكلام أثبتوا أن النفس الناطقة كذلك وكذا العقول والنفوس
ولم يكونوا قائلين ما يعلم فساده بالضرورة وأيضا فأن العقل الصريح
يعلم تقسيم الشئ الى مباين ومحايث وما ليس بمباين ولا محايث وتقسيمه
الى داخل وخارج وما ليس بداخل ولا خارج وتقسيمه الى متحيز وقائم بالمتحيز وما ليس
وما ليس بمتحيز ولا قائم بالمتحيز فلا يعلم فساد هذا التقسيم بالاضطرار
كما يعلم أن الواحد نصف الاثنين وأيضا فهذا الذى ذكرتموه من
لزوم المباينة أو المحايثة والدخول أو الخروج انما يعقل فيما هو جسم متحيز
فاذا قدرنا متحيزين لزم أما ان يكون احدهما داخلا فى الآخر أو
خارجا عنه فأما اذا قدرنا موجودا ليس بجسم ولا متحيز لم يمتنع أن
لا يكون مباينا لغيره ولا محايثا ولا داخلا فيه ولا خارجا عنه بل
ينفى عنه القسمان وحينئذ فهذا التقسيم والحصر يستلزم كون البارى

جسما متحيزا او ذلك باطل ولا نريد بالمتحيز ان يكون قد احاط به حيز وجودى
كما اجاب عنه الناظم بل نريد بالمتحيز الذى فى الجهة بحيث يشار اليه بالحس انه هاهنا
او هناك ولا ريب انه فوق العالم فلابد ان يشار اليه بانه هناك وهذا هو القول
بالتحيز والجهة عندنا واذا كان هذا التقسيم مستلزما لاثبات الجهة والتحيز
لم يكن هذا التقسيم صحيحا الا ان يكون القول بالجهة والتحيز صحيحا والناظم لم
يذكر دليلا على صحة القول بالتحيز والجهة والجسم ثم نقول الادله النظرية
الدالة على نفى التحيز والجهة والجسم تنفى صحة هذا التقسيم والحصر فانه اذا
قدر موجود ليس بجسم ولا متحيز ولا فى جهة امكن ان يعقل انه ليس مباينا
لغيره ولا محايثا له واذا كان كذلك فكل ما ينفى القول بالتحيز والتجسيم
يبطل هذا الاستدلال اذ القول بنفى التجسيم مع اثبات هذا التقسيم تناقض
بين واذا كان هذا القول مستلزما للتجسيم لزمه ما يلزم القائلين بالتجسيم
وقد خاطب نفاة ذلك بانهم مفتونون وفاتنون وادعى ان من قال
ذلك فانه معطل وان الكفر فى قوله كامن وهذا يستلزم تكفير من نفى
التجسيم وقد علم ما فى هذا القول من الوبال العظيم قالت المثبتة نحن نجيبكم
بجوابين اجمالى وتفصيلى اما الجواب الاجمالى فانا نقول قولكم لا نسلم ان هذه
القضية ضرورية منع غير مقبول ~~فانا نقول لكم لا~~ فان المقدمات الضرورية
لا يجوز منعها ولو جاز منع الضروريات لم يمكن الاستدلال ولا اقامة
حجة على منكر فان المستدل لغايته ان يستدل بدليل مؤلف من مقدمات
ضرورية فلو جاز منع الضروريات لم يمكن الاستدلال بحال وكذلك
ما ذكر من الاستدلال على انها ليست بضرورية وليست بصحيحة
لا يقبل ايضا فان الضروريات هى الاصل للنظريات فلو جاز القدح

في الضروريات بالنظريات لكان ذلك قدحا في الأصل بفرعه وذلك
يستلزم بطلان الفرع والأصل جميعا فان الفرع أن كان فاسدا لم تجز المعارضة
به وان كان صحيحا لزم أن يكون أصله صحيحا فلا يجوز ان يكون قادحا في
الأصل فثبت أنه على التقديرين لا يجوز معارضة الضروريات بالنظريات
فان قيل فهب أنه لا يجوز في المقدمات الضرورية أن تمانع ولا أن تعارض
بالنظريات فاذا ادعى المستدل أن المقدمة ضرورية فهل يكون قوله حجة
على مناظره قيل ليس مجرد دعواه الضرورة حجة على خصمه لكن من علم أن
القضية ضرورية فقد حصل له العلم بذلك وهو لا يكابر نفسه فسواء علمها
غيره أو لم يعلمها وسواء سلمها له أو نازعه فيها فما علمه هو ضرورة لا يمكن
أن يشك فيه وأما طريق الزامه لمنازعه فبأن يستشهد على ذلك بتسليم ارباب
القلوب السليمة التي لا هوى لها ولا اعتقاد يخالف ذلك تقر بأن هذه القضية
معلومة عندهم بالضرورة علم أن الامر كذلك وان المنازع فيها قد تغيرت
فطرته التي فطر عليها لاعتقاد أو هوى وأن الحس كما قد يعرض له ما يوجب
غلطه فكذلك العقل قد يعرض له ما يوجب غلطه ومما يبين ان هذه القضية
حق ان الكتب المنزلة من السماء وجميع الأنبياء جاؤا بما يوافقها لا بما يخالفها
وكذلك سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم يوافقون
مقتضاها ولا يخالفونها ولم يخالف هذه القضية الضرورية من له في الأمة
لسان صدق بل اكثر اهل الكلام والفلسفة يقولون بموجبها وانما خالفها
طائفة من المتفلسفة وطائفة من المتكلمين كالمعتزلة ومن اتبعهم والذين
خالفوها عقلاؤهم وعلماؤهم تناقضوا في ذلك وادعوا الضرورة في قضايا
من جنسها أبين منها ومن أنكر منهم ذلك آل به الامر الى جحد عامة
الضروريات والحسيات فالمنكر لهذه القضية الضرورية هو بين أمرين
اما ان يلتزم جحد عامة الضروريات واما أن يقر بقضايا من جنسها

لم يعارضها عقد ولا وصف يخالف فطرتها واذا كان اهل العقول السليمة التي

ضرورية دون هذه في القوة والجلاء، بيان ذلك أن الذين قالوا أن الخالق سبحانه ليس هو بجسم ولا متحيز تنازعوا بعد ذلك هل هو فوق العالم أو ليس فوق العالم فقال طوائف كثيرة هو فوق العالم بل هو فوق العرش وهو مع هذا ليس بجسم ولا متحيز وهذا يقوله طوائف من الكلابية والكرامية والأشعرية وطوائف من أتباع الأئمة من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والصوفية وأهل الحديث وهذا هو الذي حكاه الأشعري عن أهل الحديث والسنة وقال طوائف منهم ليس هو فوق العالم ولا فوق شئ أصلا ولا فوق العرش شئ وهذا قول الجهمية والمعتزلة وطوائف من متأخري الأشعرية والفلاسفة النفاة والقرامطة الباطنية وقد وافقهم على ذلك طائفة من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية ومتأخري أهل الحديث والصوفية ثم هؤلاء الذين ينفون علوه بنفسه على العالم هم في رؤيته على قولين منهم من يقول بأنه تجوز رؤيته وذلك واقع في الآخرة وهذا قول من انتسب الى السنة والجماعة من طوائف أهل الكلام وغيرهم كالكلابية والكرامية والأشعرية وقول أهل الحديث قاطبة وشيوخ الصوفية وهو المشهور عن أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم من الفقهاء وعامة هؤلاء يثبتون الصفات كالعلم والقدرة ونحو ذلك ومنهم طائفة ينفون الصفات مع دعواهم أنهم يثبتون الرؤية كابن حزم وأبي حامد في بعض أقواله والقول الثاني قول من ينكر الرؤية كالمعتزلة وأمثالهم من الجهمية المحضة من المتفلسفة والقرامطة وغيرهم وكذلك ينفون الصفات ويقولون باثبات ذات بلا صفات وهل يوصف بالأحوال على قولين ويقولون باثبات وجود مطلق بشرط الاطلاق لا يوصف بشئ من الأمور الثبوتية كما هو قول ابن سينا وأمثاله مع قولهم في أصولهم المنطقية أن المطلق بشرط الاطلاق وجوده في الأذهان لا في الأعيان ومن أتباع هؤلاء من الاتحادية والحلولية يقول هو الوجود المطلق لا بشرط الاطلاق والمطلق لا بشرط الاطلاق يوجد في الخارج ولكنه هو نفس

المعين أو كلى مقارن للمعين والصواب عندهم هو الأول ولكن الثانى هو قول كثير من
أهل المنطق مع تناقض أقوالهم فى ذلك وبنوا على ذلك من الجهالات ما لا يحصيه
إلا الله كما قد بسط فى غير هذا الموضع وعلى هذا فاذا جعل هو الوجود المطلق
لا بشرط الاطلاق وقيل أن المطلق جزء من المعين ملازما له كان الوجود
الواجب جزءًا من الموجودات الممكنة واذا قيل ليس فى الخارج مطلق مغاير
للأعيان الموجودة وهو الصواب إذ ليس فى هذا الانسان جواهر تعد وما
يوصف به فاذا قيل هو جسم حساس قائم متحرك بالارادة ناطق لم يكن الانسان
المعين جواهر قائمة بنفسها غير ذلك المعين وهذا معلوم بالضرورة وعلى هذا
فاذا قيل ان الحق هو الوجود المطلق لا بشرط الاطلاق كان الوجود الواجب
هو عين وجود الممكنات فلا يكون هناك موجودان أحدهما واجب والاخر ممكن
وهذا قول أهل الوحدة وهو تصريح بنفى واجب الوجود المبدع للموجودات الممكنة
وتصريح بأن الوجود الواجب يقبل العدم والحدوث لما نشاهده من حدوث
الحوادث وعدمها وهذا مع انه كفر صريح فهو من أعظم الجهل القبيح وكل من قال
أن الرب وجود مطلق لزمه هذه الأقوال ونحوها التى مضمونها نفى وجوده
وكذلك اثبات ذات مجردة عن جميع الصفات أمر يقدره الذهن ولا وجود له
فى الخارج ممتنع ولفظ ذات يقتضى ذلك فان ذات هى فى الاصل تأنيث ذو
وأصل الكلمة ذات الصفات أى المتعين ذات الصفات فلفظ ذات معناه * لس اصله ذو ه
الصاحبة والمستلزمة للصفات هذا من جهة اللفظ وأما من جهة المعنى فلأن
كل موجود لا بد له من حقيقة يختص بها يتميز بها عما سواه وكل من الموجودات
يقال له ذات فكلها مشتركة فى مسمى الذات كما هى مشتركة فى مسمى الوجود
فلا بد ان يكون لكل من الذاتين ما تختص به عن الأخرى كما أنه لا بد لكل من
الموجودين ما يميزه عن الآخر فاذا قدر ذات مطلقة لا اختصاص لها كان ذلك

ممتنعا كوجود مطلق لا اختصاص له فلا بد أن تختص كل ذات بما يخصها وذلك الذي يخصها ما توصف به من الخصائص فذات لا خصيصة لها توصف بها محال والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود التنبيه على مجامع مقالات الناس في هذا المقام وأن جميع الناس يلزمهم القول بهذه القضية الضرورية التي ذكرها أهل الإثبات وهي امتناع وجود موجودين ليس أحدهما داخلا في الآخر ولا خارجا عنه ولا مباينا له ولا محايثا له وامتناع وجود موجود لا يشار إليه ولا إلى محله وأن من أنكر هذه القضية لزمه أحد أمرين إما الإقرار بقضايا ضرورية هذه أبين منها وإما جحد عامة القضايا الضرورية وذكرت مقالات الناس ليتبين مناظرة بعضهم لبعض في هذا المقام فيقول المثبتون لمباينته للعالم وعلوه عليه المنكرون لكونه جسما أو متحيزا هو فوق العرش مستو على عرشه ليس بجسم ولا متحيز فاستواؤه على العرش ثابت بالسمع وعلوه ومباينته معلوم بالعقل مع السمع وإذا لم يكن متحيزا بطل دلائل النفاة لكونه على العرش كقولهم إما أن يكون أكبر من العرش وإما أن يكون أصغر وإما أن يكون مساويا للعرش وكقولهم إذا كان كذلك كان له مقدار مخصوص فيستدعي مخصصا ونحو ذلك فإن المثبتة تقول لهم هذا إنما يلزم إذا كان جسما متحيزا فأما إذا كان فوق العرش ولم يكن جسما متحيزا لم يلزم شيء من هذه اللوازم وحينئذ فنفاة العلو هم بين أمرين إن سلموا أنه على العرش مع أنه ليس بجسم ولا متحيز بطل كل دليل له على نفي علوه على عرشه فإنهم إنما بنوا ذلك على أن علوه على العرش مستلزم لكونه جسما متحيزا واللازم منتف فينتفي الملزوم فإذا لم تثبت الملازمة لم يكن لهم دليل على النفي ولا يبقى للنصوص الواردة في الكتاب والسنة بإثبات علوه على العالم ما يعارضها وهذا هو المطلوب وإن قالوا متى قلتم هو العرش

لزم ان يكون متحيزا أو جوهرا منفردا وأثبات العلو على العرش مع نفي التحيز معلوم
الفساد بالضرورة قيل لهم لا ريب أن هذا القول أقرب الى العقول من اثبات
موجود لا داخل العالم ولا خارجه فانا اذا عرضنا على عقول العقلاء قول قائلين
أحدهما يقول بوجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه وآخر يقول بوجود موجود
خارج العالم وليس بجسم كان القول الاول أبعد عن العقول وكانت الفطرة
والضرورة للأول أعظم أنكارا فان كان حكم هذه الفطرة والضرورة مقبولا
لزم بطلان الاول وان لم يكن مقبولا لم يجز أنكارهم للقول الثاني وعلى
التقديرين لا يبقى لهم حجة على أنه ليس بخارج العالم وهو المطلوب وهذا تقرير
لا حيلة لهم فيه تبين به تناقض أصولهم وأنهم يقبلون حكم الفطرة ويردونه
بالتشهي والتحكم بل يردون من أحكام الفطرة والضرورة ما هو أقوى وأبين
وأجلى للعقول مما يقبلونه والمقصود هنا بيان أنه مباين للعالم خارج عنه
وهم أنما ينفون ذلك بأنه يستلزم أن يكون متحيزا اما جسما واما جوهرا منفردا
وذلك أن كان ما يحاذي هذا الجانب من العرش غير ما يحاذي هذا الجانب كان
منقسما وكان جسما وأن لم يكن غيره كان في الصغر بمنزلة الجوهر الفرد
وهذا لا يقوله عاقل فاذا قال لهم طوائف من المثبتة يمكن ان يكون فوق العرش
ولا يقبل أثبات هذه المحاذاة ولا نفيها لأن ذلك أنما يلزم أن لو كان متحيزا
فأما اذا لم يكن متحيزا أمكن أن يكون فوق العالم ولا يوصف باثبات ذلك ولا
نفيه فان اثبات العلو مع عدم المحاذاة والمسامتة غير معقول أو معلوم
الفساد فيقال لهم أثبات الوجود مع عدم المباينة والمحايثة والدخول والخروج
أبعد عن العقول وأبين فسادا في المعقول وكل عاقل سليم الفطرة اذا
عرضت عليه وجود موجود خارج العالم غير محاذي للعالم ووجود موجود
لا داخل العالم ولا خارجه تكون نفرة فطرته عن الثاني أعظم وان قدر ان

فطرته تقبل الثاني فقبولها للأول أعظم وحينئذ فما يذكره النفاة من اثبات وجود موجود لا داخل ولا خارجه اما ان يكون مقبولا واما ان لا يكون فان لم يكن مقبولا بطل أصل قولهم وان كان مقبولا فكل ما دل على ذلك كانت دلالته على امكان وجود موجود خارج العالم ليس بمتحيز أقوى وأظهر فانه اذا ثبت ان هذا ممكن في العقل فذاك أولى بالامكان واذا كان ذلك ممكنا لم يكن ما يذكرونه من الأدلة على نفي التحيز نافيا العلوه على العالم وارتفاعه على عرشه فلا يكون لهم دليل على نفي ذلك وهذا هو المطلوب فاذا بطل ما ينفون به ذلك فمعلوم أن السمعيات تدل على ذلك اما دلالة قطعية واما ظاهرة والظواهر التي لا معارض لها لا يجوز صرفها عن ظواهرها فكيف اذا قيل ان العلو والمباينة معلوم بالفطرة والضرورة والأدلة العقلية النظرية كما هو مبسوط في موضعه ومما يوضح هذا ان النفاة انما أثبتوا موجودا لا داخل العالم ولا خارجه فانهم لا يثبتون بالضرورة لا وجوده ولا امكان وجوده بل كلاهما يثبتونه بالنظر بخلاف المثبتة فانهم يقولون امتناع هذا معلوم بالضرورة وقد يقولون علو الخالق معلوم أيضا بالفطرة التي فطر الناس عليها التي هي اقوى العلوم الضرورية فان ما فطر الناس عليه من المعارف أقوى من كونهم مضطرين اليه من المعارف التي لا يضطرون اليها الا بعد تصور طرفيها وبعد نوع من التأمل والضروري قد يفسر بما يلزم نفس المخلوق لزوما لا يمكن الانفكاك عنه وقد يفسر بما يحصل للعبد بدون كسبه واختياره والمقصود ان القول بوجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه لم يقل أحد من العقلاء انه معلوم بالضرورة وكذلك سائر لوازم هذا القول مثل كونه ليس بجسم ولا متحيز ونحو ذلك لم يقل أحد من العقلاء ان هذا النفي معلوم بالضرورة بل غاية ما يدعى في ذلك انه من العلوم النظرية والعلوم النظرية لابد أن تنتهي الى مقدمات ضرورية والا لزم الدور القبلي

والتسلسل فيما له مبدأ حادث وكل من هذين معلوم الفساد بالضرورة متفق على فساده
بين العقلاء، وإذا كان كذلك فما من مقدمة ضرورية يبنى عليها الامكان والاثبات
لوجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه وإلا انتفاء هذه النتيجة أقوى في العقل
من تلك المقدمة والجزم بكونها ضرورية الانتفاء أولى من الجزم بكون مقدمة الدليل
المعارض ضرورية يوضح ذلك أن المعارض غايته أن يقول لو كان خارج العالم لكان
جسما أو لكان متحيزا وذلك ممتنع فلا يكون خارج العالم ودليل الذين ينفون
ذلك مقدماته فيها من الخفاء والاشتباه مالا يخفى على من نظر في ذلك ولسبب
ما فيها من الخفاء والاشتباه أحسن الظن بها كثير من الناس وحسن ظنهم بها
مستند الى تقليد من قالها لا الى جزم عقولهم بها فهم ينهون العامة عن تقليد
الرسل فيما أخبرت به من صفات الله لزعمهم أن العقل عارضها مع الجزم بأن
الرسل لا تقول الا حقا وهم يقلدون رؤسهم في معارضة ذلك بمقدمات
يزعمونها عقليات وأتباعهم لم تجزم بها عقولهم لكنهم يقلدون رؤسهم فيها ولهذا
تجدهم إذا حقق الأمر فيها ونوزعوا فيها وبين لهم مستند المنع فيها لجؤا الى
الجهل الصريح فإما أن يحيلوا بالجواب على من مات أو غاب وهو عند التحقيق أدخل
منهم في الارتياب والاضطراب وإما أن يخرجوا عما يجب في المناظرة والجدال
الى حال أهل الظلم وسفهاء الرجال وإما أن يتوهموا أن هذا كفر يخالف الدين
وهم في قولهم قد خالفوا الكتاب والرسول واتبعوا غير سبيل المؤمنين وقالوا
مالم يقله أحد من الصحابة والتابعين ولا غيرهم من أئمة المسلمين ومما يوضح الأمر في
ذلك أن النفاة ليس لهم دليل واحد اتفقوا على مقدماته بل كل طائفة تقدح
في دليل الأخرى فالفلاسفة تقدح في دليل المعتزلة على نفي الصفات بل على نفي
الجسم والتحيز ونحوى ذلك لأن دليل المعتزله مبني على أن القديم لا يكون

حاملا للصفات والحركات فلا يكون جسما ولا متحيزا لان الصفات أعراض وهم يستدلون
على حدوث الجسم بحدوث الاعراض والحركات وأن الجسم لا يخلو منها وما لم يخل من
الحوادث فهو حادث بل الاشعري نفسه ذكر في رسالته الى أهل الثغر أن هذا الدليل
الذي أستدلوا به على حدوث العالم وهو الاستدلال على حدوث الاجسام بحدوث
أعراضها هو دليل محرم في شرائع الانبياء ولم يستدل به أحد من الرسل وأتباعهم
وذكر في مصنف له آخر بيان عجز المعتزلة عن أقامة الدليل على نفي أنه جسم وابو
حامد الغزالي وغيره من أئمة النظر بينوا فساد طرق الفلاسفة التي نفوا بها الصفات
وبينوا عجزهم عن أقامة دليل نفي أنه جسم بل عن دليل على التوحيد وأنه لا يمكن نفي عجزهم ٢
الجسم الا بالطريق الاول الذي هو طريق المعتزلة الذي ذكر الاشعري في ما ذكر
فاذا كان كل من فضلاء النظار وأذكيائهم يقدح في مقدمات دليل الفريق الآخر
الذي يزعم أنه بنى عليه النفي كان في هذا دليل على أن هذه المقدمات الضروريه
ضرورية أذ الضروريات لا يمكن القدح فيها وأن قيل أن هؤلاء قدحوا في هذه المقدمات ليست
الضرورية قيل وأذا جوزتم على أئمة النفاة أن يقدحوا بالباطل في المقدمات الضروريه
التي يستدل بها أهل الاثبات أولى وأحرى وقد بسط في غير هذا الموضع الكلام
على أدلة النفاة ومقدمات تلك الادله على وجه التفصيل حيث تبين لكل عقل
خروج أصحابها عن سواء السبيل وأنهم قوم سفسطوا في العقليات وقرمطوا
في السمعيات ليس معهم على نفيهم لا عقل ولا سمع لا رأى سديد ولا شرع بل
معهم شبهات يظنها من لم يتأملها بينات كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء
حتى أذا جاءه لم يجد شيئا ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع
الحساب ولهذا تغلب عليهم الحيرة والارتياب والشك والاضطراب وقد صارت
تلك الشبهات عندهم مقدمات مسلمة يظنونها عقليات أو برهانيات وانما

على النفي الذي يعتقدونه وان كان يقدحوا بالباطل في المقدمات الضرورية التي يستدل بها

هى مسلمات لما فيها من الاشتباه والاشتراك فلا تجد لهم مقدمة الا وفيها الفاظ مشتبهة فيها من الاجمال والالتباس ما يضل بها من يضل من الناس فكيف تكون النتيجة المثبتة بمثل هذه المقدمات رافعة فى تلك القضايا الضروريات وهذا الذى قد نبه عليه فى هذا المقام كلما أمعن الناظر فيه وفيما تكلم أهل النفى فيه ازداد بصيرة ومعرفة بما فيه فانه لا يتصور أن يبنى النفى على مقدمات ضرورية تساوى فى جزم العقل بها مقدمات أهل الاثبات الجازمة بفساد نتيجة قول النفاة واذا كان العقل جازما بفساد نتيجتهم وهو قولهم أنه موجود لا داخل العالم ولا خارجه جزما لا يساويه فيه جزم العقل بالمقدمات التى تبنى عليها هذه النتيجة النافية امتنع ان يزول ذلك الجزم العقلى الضرورى بنتيجة مقدمات ليست مثله فى الجزم وهذا الكلام قبل النظر فى تلك المقدمات المعارضة لهذا الجزم هل هى صحيحة ام فاسدة وانما المقصود هنا انه لا يصلح للناظر ولا يقبل من الناظر ان يعارض هذا الجزم المستقر فى الفطرة بما يزعمه من الادلة النظرية وهذا المقام كاف فى دفعه وان لم يحل شبهاته كما يكفى فى دفع السوفسطائى أن يقال له فيما ينفيه هذه قضايا ضرورية فلا يقبل نفيها بما يذكره من الشبهة النظرية أما الجواب الثانى التفصيلى فهو بيان فساد حجج النفاة على أن كان ما ادعوه قالت المثبتة ما ذكرتموه من الحجج على اثبات موجود لا داخل العالم ولا خارجه حجج سوفسطائية أن الانسانية المشتركة بين الاناسى ونحوها من الكليات فهذه لا يقال انها موجودة خارج الذهن لا داخل العالم ولا خارجه فانها أمور ثابتة فى الذهن والتصور واذا قيل أنها موجودة فى الخارج فلا بد أن تكون عينا قائمة بنفسها أو صفة قائمة بالعين ولا ريب أنها لا توجد فى الخارج كلية مطلقة بشرط الاطلاق وانما توجد فى الخارج معينة مشخصة فقول القائل أن التفتيش يخرج من المحسوس ما هو معقول أن أراد أنه معقول ثابت فى العقل مما هو ثابت فى العقل ليس هو الموجود فى الخارج بعينه

وأن أراد يخرج من المحسوس الموجود فى الخارج أمرا معقولا ليس هو فى الذهن فهذا باطل فليس فى الإنسان المعين إلا ما هو معين وهو هذا الإنسان المعين بدنه وروحه وصفات ذلك وهذا كله أمر معين مقيد متشخص ليس هو كليا ولا مطلقا وما ذكرتموه من إثبات المشائين عقولا ونفوسا لا داخل العالم ولا خارجه ليس بحجة بل هم مخصومون بهذه الحجة وغيرها كما يخصم بها نظراؤهم لاسيما وقولهم بذلك أبين فسادا وأدحض حجة من أقوال نفاة الصفات والعلو فكيف يستدل على القول بما هو أضعف منه وأبعد عن الحق وقد علم أن عامة العقلاء من أهل الملل وغيرهم يردون هذا عليهم وأما قوله أنهم لم يكونوا بذلك قائلين ما يعلم فساده بالضرورة فليس الأمر كذلك بل المثبتة الذين يقولون أن الموجودين لابد أن يكونا متباينين أو متحايثين يقولون أن ما ادعاه هؤلاء مما يخالف هذا معلوم الفساد بالضرورة بل أئمة أهل الكلام النافون للعلو يدعون الأمر الضرورى بأن الممكن إما جسم وإما قائم بجسم وأن ما أثبته هؤلاء المتفلسفة من موجودات ممكنة ليست أجساما ولا أعراضا قائمة بالأجسام كالعقل والنفس والهيولى والصورة التى يدعون أنها جواهر عقلية موجودة خارج الذهن ليست أجساما ولا أعراضا لأجسام فأن أئمة النظر يقولون أن فساد هذا معلوم بالضرورة كما ذكر ذلك أبو المعالى الجوينى وأمثاله من أئمة النظر والكلام ومن لم يهتد لهذا كالشهرستانى والرازى والآمدى ونحوهم فهم ناظروا الفلاسفة مناظرة ضعيفة ولم يثبتوا فساد أصولهم كما بين ذلك أئمة النظر الذين هم أجل منهم وسلم هؤلاء للفلاسفة مقدمات باطلة استنزلوهم بها عن أشياء من الحق بخلاف أئمة النظر كالقاضى أبى بكر وأبى المعالى الجوينى وأبى حامد الغزالى وأبى الحسين البصرى وأبى عبد الله محمد بن الهيصم الكرامى وأبى الوفاء على بن عقيل

ومن قبل هؤلاء مثل أبي علي الجبائي وابنه أبي هاشم وأبي الحسن الأشعري والحسن
ابن يحيى النوبختي ومن قبل هؤلاء كأبي عبد الله محمد بن كرام وابن كلاب وجعفر
ابن بشر وجعفر بن حرب وأبي إسحاق النظام وأبي الهذيل العلاف وعمرو بن
بحر الجاحظ وهشام الجواليقي وهشام بن الحكم وحسين بن محمد النجار وضرار بن عمرو
الكوفي وأبي عيسى محمد بن عيسى بن برغوث وحفص الفرد وغير هؤلاء ممن لا
يحصيهم إلا الله من أئمة النظر والكلام وغير هؤلاء فإن مناظرة هؤلاء للمتفلسفة
خير من مناظرة أولئك وغيرهم لا يسلمون للفلاسفة إمكان وجود ممكن لا
هو جسم ولا قائم بجسم بل قد صرح أئمتهم بأن بطلان هذا القسم الثالث
معلوم بالضرورة بل قد بين أبو محمد بن كلاب إمام الصفاتية كأبي العباس
القلانسي وأبي الحسن الأشعري وأبي عبد الله بن مجاهد وغيرهم انحصار الموجودات
في المباين والمحايث وأن قول من أثبت موجودا غير مباين ولا محايث معلوم
الفساد بالضرورة مثل ما بين أولئك انحصار الممكنات في الأجسام وأعراضها
وطوائف من النظار قالوا ما ثم موجود إلا جسم أو قائم بجسم إذا فسر الجسم بالمعنى
الإصطلاحي لا اللغوي كما هو مستقر في فطر العامة وهذا قول كثير من الفلاسفة
أو أكثرهم وكذلك أيضا الأئمة الكبار كالإمام أحمد في رده على الجهمية وعبد العزيز المكي
في رده على الجهمية وغيرهما بينوا أن ما ادعاه النفاة من إثبات قسم ثالث ليس بمباين ولا
محايث معلوم الفساد بصريح العقل وأن هذا من القضايا البينة التي يعلمها العقلاء بعقولهم
وإثبات لفظ الجسم ونفيه بدعة لم يتكلم بها أحد من السلف والأئمة كما لم يثبتوا لفظ
التحيز ولا نفوه ولا لفظ الجهة ولا نفوه ولكن أثبتوا الصفات التي جاء بها الكتاب
والسنة ونفوا مماثلة المخلوقات ومن نظر في كلام الناس في هذا الباب وجد
عامة المشهورين بالعقل والعلم يصرحون بأن إثبات وجود موجود لا محايث
للآخر ولا مباين ونحو ذلك معلوم الفساد بصريح العقل وضرورته وأما الحجة
الثالثة فقوله أن العقل يقسم المعلوم الى مباين ومحايث وليس بمباين ولا
محايث ونظائره فيقال له هذا كتقسيمه المعلوم الى واجب وممكن وما ليس

بواجب ولا ممكن والى قديم ومحدث وما ليس بقديم ولا محدث والى قائم بنفسه وقائم بغيره وما ليس بقائم بنفسه ولا بغيره وأمثال ذلك تقديرات الذهن ومعلوم ان مثل ذلك لا يدل على أمكان ذلك فى الخارج فليس كل ما فرضه الذهن من الأقسام والتقديرات فى الأذهان يكون موجودا فى الخارج أو ممكنا فى الاعيان بل الذهن يقسم ما يخطر له الى واجب وممتنع وممكن والى موجود ومعدوم فالذهن يقدر كل ما يخطر بالبال ومعلوم أن فى الممتنعات ما لا يجوز وجوده خارج الذهن وأما قوله أن التقسيم الى مباين ومحايث لا يعلم فساده كما يعلم أن الواحد نصف الاثنين فنقول أن القضايا الضرورية ليس من شرطها أن يكون مفرداتها بينة أبتداء لكل أحد بل شرطها أن يكون مفرداتها اذا تصورت جزم العقل بها وتصور الواحد والإثنين بين لكل أحد فلهذا كان التصديق التابع له أبين من غيره ولهذا لم يكن هذا فى العقل كبيان ان خمسة وخمسين وربعا وثمنا نصف مائه وعشرة ونصف وربع وكلاهما ضرورى ونظائر هذا كثيرة ومعنى المباين والمحايث ليس بينا ابتداء اذ اللفظ فى اجمال كما تقدم ولكن أذا بين معناه لأهل العقل جزموا بانتفاء قسم ثالث كما أن معنى القديم والمحدث والواجب والممكن والجوهر والعرض ونحو ذلك مما لم يكن بينا بنفسه لعامة العقلاء لم يجزموا بأنحصار الموجود فى هذين القسمين فاذا بين لهم المعنى جزموا بذلك فاذا قيل للعقلاء وجود موجودين قائمين بأنفسهما لا يكون هذا خارجا عن الآخر مباينا له ولا داخلا فيه ولا معه ولا قريبا منه ولا بعيدا عنه ولا فوقه ولا تحته ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا امامه ولا وراءه ولا يتصور أن يسير أحدهما الى الآخر ولا يذهب اليه ولا يقرب منه ولا يبعد عنه ولا يتحرك اليه ولا عنه ولا يقبل اليه ولا يعرض عنه ولا يحتجب عنه ولا يتجلى له ولا يظهر لعينه ولا يستتر عنه وأمثال هذه المعانى التى يقولها النفاة علم العقلاء بالاضطرار امتناع وجود مثل هذين وأما قول المعارض أن هذا انما يعقل فيما هو جسم متحيز فاذا قدر ما ليس بجسم ولا متحيز خلا عن هذين القسمين ولم تنحصر القسمة

حينئذ فى احدهما فيقال أولا لفظ الجسم والحيز والجهة ألفاظ فيها اجمال وابهام
وهى ألفاظ أصطلاحيه وقد يراد بها معان متنوعة ولم يرد فى الكتاب والسنة فى
هذه الالفاظ لانفى ولا أثبات ولاجاء عن أحد من سلف الأمة وأئمتها فيها نفى
ولاأثبات أصلا والمعارضة بها ليست معارضة بدلالة شرعية لامن كتاب
ولامن سنة ولا أجماع بل ولا أثر لامن صاحب ولاتابع ولا امام من المسلمين
بل الأئمة الكبار أنكروا على المتكلمين بها وجعلوهم من أهل الكلام الباطل المبتدع
وقالوا فيهم أقوالا غليظة معروفة عن الأئمة كقول الشافعى رحمة الله عليه حكمى
فى أهل الكلام أن يضربوا بالجريد ويطاف بهم فى القبائل والعشائر ويقال هذا
جزاء من ترك الكتاب والسنة واقبل على الكلام وبالجملة فمعلوم أن الالفاظ
نوعان لفظ ورد فى الكتاب والسنة أو الاجماع فهذا اللفظ يجب القول بموجبه
سواء فهمنا معناه أولم نفهمه لأن الرسول لايقول الاحقا والامة لاتجتمع على
ضلالة والثانى لفظ لم يرد به دليل شرعى كهذه الألفاظ التى تنازع فيها أهل
الكلام والفلسفة هذا يقول هو متحيز وهذا يقول ليس بمتحيز وهذا يقول هو فى
جهة وهذا يقول ليس فى جهة وهذا يقول هو جسم أو جوهر وهذا يقول ليس
بجسم ولاجوهر فهذه الالفاظ ليس على أحد أن يقول فيها بنفى ولا اثبات حتى
يستفسر المتكلم بذلك فان بين أنه أثبت حقا أثبته وان أثبت باطلا رده وان نفى
باطلا نفاه وان نفى حقا لم ينفه وكثير من هؤلاء يجمعون فى هذه الأسماء بين الحق
والباطل والنفى والاثبات فمن قال أنه فى جهة وأراد بذلك أنه داخل محصور
فى شئ من المخلوقات كائنا من كان لم يسلم له هذا الأثبات وهذا قول الحلولية
وان قال أنه مباين للمخلوقات فوقها لم يمانع فى هذا الأثبات بل هذا ضد قول
الحلوليه ومن قال ليس فى جهة وأراد أنه ليس داخلا فى شئ من المخلوقات
سلم له هذا النفى وان أراد أنه ليس مباينا للعالم ولا فوقه لم يسلم له هذا
النفى وكذلك لفظ التحيز يراد به ما أحاط به شئ موجود كقوله تعالى أو متحيزا الى فئة

ويراد به من حاز عن غيره وباينه فمن قال ان الله تعالى متحيز بالمعنى الاول لم يسلم
له ومن اراد انه مباين للمخلوقات سلم له المعنى وان لم يطلق اللفظ اذا تبين هذا
واذا قال القائل هذا التقسيم معلوم بالاضطرار فقبل هذا انما يعقل فى متحيز
او ذى جهة لم يكن هذا قادحا فيما علم بالاضطرار بل يقول اما ان يكون هنا
لازما واما ان لا يكون فان لم يكن لازما بطل السؤال وان كان لازما فلازم الضرورى
حق فان القضايا الضرورية اذا كانت مستلزمة لامور دل ذلك على صحة تلك
اللوازم ولم يمكن الاستدلال على بطلانها بنفى تلك اللوازم لان نفيها نظرى
والنظرى لا يقدح فى الضرورى وقوله اذا قدر موجود ليس بمتحيز ولا فى جهة
لم يصح فى هذا التقسيم فيقال له ثبوته على هذا التقدير لا يقتضى ثبوته فى نفس
الامر الا ان يكون التقدير ثابتا فى نفس الامر وهذا التقسيم ينفى ثبوت هذا التقدير
فى نفس الامر واذا كان التقسيم معلوما بالاضطرار كان من لوازم ذلك
انتفاء هذا التقدير فلا يقبل اثبات هذا التقدير بالنظر لان ذلك يتضمن القدح
فى الضرورى بالنظر واذا لم يكن الى اثبات هذا التقدير سبيل لم يظهر فساد التقسيم
بتقدير ثبوته لان ذلك يتضمن فساد التقسيم بتقدير ثبوت ما لم يثبت ولا يمكن
اثباته وايضا فلو قدر ان اثبات هذا التقدير ممكن كان هذا من باب المعارضة
لا من باب منع شئ من المقدمات والمعارضة تحتاج الى اقامة الدليل ابتداء
وسوف نتكلم على ذلك ولو قال المعترض انا امنع صحة التقسيم واجعل هذا
سند منعى لم يصح لانه يقال المنع انما يقول فى مقدمة لم يستدل عليها صحة
والمستدل قد بين صحة التقسيم بالضرورة فلا يصح منعه لكن اذا ثبت
ان كان وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه كان هذا استدلالا
على نقيض قول المنازع وحينئذ يكون غاصبا لمنصب الاستدلال فان
الغصب هو منع المقدمة باثبات نقيض المطلوب وحقيقته ان يقول لو صح

دليل المستدل لفسد مذهبي ومذهبي لم يفسد لكيت وكيت فهذا غصب لمنصب الاستدلال فلا يقبل وهكذا اذا منع التقسيم باثبات هذا التقدير فهذا التقدير هو مذهبه اذ يدعى وجود موجود لا يقبل هذا التقسيم وهذا محل النزاع فاذا استدل على امكانه كان غاصبا فلا يقبل منه فتبين ان الدلالة تامة فصار هذا الاعتراض بمنزلة ان يقال اذا قدر موجود ليس بقديم ولا محدث لم يصح تقسيم الموجود الى محدث وقديم واذا قدر موجود ليس بواجب ولا ممكن ولا قائم بنفسه ولا قائم بغيره لم يصح تقسيم الموجود الى الواجب والممكن والقائم بنفسه والقائم بغيره ومعلوم ان التقسيم المعلوم بالاضطرار لا يفسد بتقدير نقيضه وانما يفسد التقسيم بثبوت ما يناقضه واذا كان المناقض لا يعلم الا بالنظر لم يصح أن يكون مناقضا فعلم أن هذا من باب معارضة الضروري بالنظري فلا يكون مقبولا ولا يكون حقا ثم للناس في هذا المقام اربعة أجوبة قول من يقول هذا التقسيم معقول مطلقا وهذا التقدير لا انكلم في ثبوته ولا نفيه لان ذلك قدح في الضروريات بالنظريات وهذا غير مقبول بمنزلة حجج السوفسطائية فان ما علمناه بالاضطرار وقدح فيه بعض الناس بالنظر والجدل لم يكن علينا أن نجيب عن المعارض جوابا مفصلا يبين حكمه بل يكفينا أن نعلم أنه فاسد لانه عارض الضروري وما عارضه فهو فاسد وهذا جواب خلق من أصحاب الحديث والفقه والكلام وغيرهم عن مثل هذا وهؤلاء يقول أحدهم لا أقول أنه متحيز ولا غير متحيز ولا في جهة ولا في غير جهة بل أعلم أنه مباين للعالم وانه يمتنع أن يكون لا مباينا ولا مداخلا وهذا كما اذا قال القرمطي الباطني لا أقول هو موجود ولا معدوم ولا عالم ولا جاهل ولا قادر ولا عاجز لان ذلك من صفات الاجسام فان الجسم ينقسم الى حي وميت وعالم وجاهل وقادر وعاجز وموجود ومعدوم فاذا قدرنا ما ليس بجسم لم يكن عالما ولا جاهلا ولا قادرا ولا عاجزا ولا حيا ولا ميتا كان كلام القرمطي هنا بمنزلة قول هؤلاء الجهمية أنه لا داخل العالم ولا خارجه وقول جهم والقرامطة

من جنس واحد كما نقله عن الفريقين أصحاب المقالات وقالوا انه لا يقال شئ

ولا ليس بشئ فمن نفى عنه هذين المتقابلين اللذين لا بد للموجود من أحدهما

لم يمكنه قطع القرامطة ولهذا كان مناظرة هؤلاء للقرامطة ضعيفة كما

هو مبسوط فى موضعه الجواب الثانى قول من يقول بل أقول انه ليس بمتحيز

ولا فى جهة وأقول مع ذلك أنه مباين للعالم وهذا قول من يقول أنه فوق

العالم وليس بجسم ولا جوهر ولا متحيز كما يقول ذلك من يقوله من الكلابية

والأشعرية والكرامية ومن وافقهم من الفقهاء من أتباع الأئمة الأربعة

وأهل الحديث والصوفية واذا قيل لهؤلاء اثبات مباين ليس لمتحيز مخالف

لضرورة العقل قالوا اثبات موجود لا محايث ولا مباين أظهر فسادا

فى ضرورة العقل من هذا فان كان قضاء العقل مقبولا كان قولكم فاسد

وحينئذ حصل المطلوب من كونه مباينا للعالم وان كان قضاء العقل مردود

بطلت حجتكم على ابطال قولنا أنه فوق العالم مباين له وليس بجسم ولا جوهر

واذا لم يكن ثم حجة على بطلان كونه فوق العالم لم يجز نفى ذلك وحينئذ

فالسمعيات قد دلت على ذلك مع الفطرة فيلزم على هذا التقدير أن يكون

مباينا للعالم فهذا تحقيق جيد قد تقدم التنبيه عليه ايضا فان هؤلاء

النفاة يجعلون العقل حجة لهم ولا يجعلونه حجة عليهم ويحتجون على خصومهم

بقضايا ضرورية ويخالفونهم فى القضايا الضرورية التى هى أبين منها وكل

ما يطعنون به فى حجة مخالفيهم مثل قولهم هذا من قضايا الوهم والخيال لا من

قضايا العقل فيطعن به فى حجتهم هذه .... فيقال نفيكم لوجود موجود مباين

ليس بجسم ولا متحيز هو من قضايا الوهم والخيال لا من قضايا العقل فالبتدبر

الفاضل هذا المقام الجواب الثالث قول من يلتزم انه متحيز أو فى جهة أو انه

جسم ويقول لا دلالة على نفى شئ من ذلك وأدلة النفاة لذلك أدلة فاسدة

فانهم متفقون على أن نفى ذلك ليس معلوم بالضرورة وانما يدعون النظر

ونفاة ذلك لم يتفقوا على دليل واحد بل كل منهم يطعن في دليل الآخر فالفلاسفة
الذين ينفون ذلك بناء على نفي الصفات يطعن النفاة من أهل الكلام مع غيرهم
من العقلاء ، وأهل الإثبات في أدلتهم وهو الدليل المبنى على حدوث ما قامت
به الأعراض والأفعال والكلام على أقوال أهل الإثبات المثبتة لفساد أدلة
النفاة وما في هذه المواضع من الأقوال المشتبهة والكلام الدقيق والبحوث
العقلية مبسوط مذكور في غير هذا الموضع الجواب الرابع قول أهل الاستفصال
وهم الذين يقولون لفظ التحيز والجهة والجسم والجوهر ونحو ذلك ألفاظ مجملة
ليس لها أصل من كتاب الله ولا من سنة رسول الله ولا قالها أحد من سلف
الأمة وأئمتها في حق الله تعالى لا نفيا ولا إثباتا وحينئذ فإطلاق القول بنفيها
وإثباتها ليس من مذهب أهل السنة والجماعة بلا ريب ولا عليه دليل شرعي بل
الإطلاق من الطرفين مما ابتدعه أهل الكلام الخائضون في ذلك فإذا تكلمنا
معهم بالبحث العقلي استفصلناهم عما أرادوا بهذه الألفاظ فإن قال المثبت
المراد بكونه متحيزا أو جسما أو في جهة أنه في جوف المخلوقات أو أن المخلوقات
تحوزه أو أنه يماثلها أو يجوز عليه ما يجوز عليها أو نحو ذلك فهذا باطل ومباينته
للعالم لا تقتضي أن يكون على هذا التقدير متحيزا ولا في جهة ولا جسما وإن قال
النافي لذلك أنه ما كان فوق العالم فهو في جهة وهو متحيز وهو جسم وذلك
محال قيل له نفي أنه مباين للعالم باطل وملزوم الباطل باطل فإذا كان
نفي مسميات هذه الألفاظ ملزوما لنفي المباينة كان نفيها باطلا والأدلة
المذكورة على نفي مسماها بهذا الاعتبار باطلة ويقول المثبت نفي مباينته
للعالم وعلوه على خلقه باطل بل هذه الأمور مستلزمة لتكذيب الرسول
فيما أثبته لربه وأخبر به عنه وهو كفر أيضا لكن ليس كل من تكلم بالكفر يكفر
حتى تقوم عليه الحجة المثبتة لكفره وإذا قامت عليه الحجة كفر حينئذ بل نفي
هذه الأمور مستلزم لتكذيب الرسول فيما أثبته لربه وأخبر به عنه بل
نفي للصانع وتعطيل له في الحقيقة وإذا كان نفي هذه الأشياء مستلزما

للكفر بهذا الاعتبار وقد نفاها طوائف كثيرة من أهل الايمان فلازم المذهب ليس
بمذهب الا أن يلتزمه صاحب المذهب فخلق كثير من الناس ينفون ألفاظا أو يثبتونها بل
ينفون معاني أو يثبتونها ويكون ذلك مستلزما لأمور هي كفر وهم لا يعلمون باللازم
بل يتناقضون وما أكثر تناقض الناس لا سيما في هذا الباب وليس التناقض كفرا
ويقول الناظم أنا اخبرت أن من قال ذلك فهو مفتون وفاتن وهذا حق لانه
فتن غيره بقوله وفتنه غيره وليس كل من فتن يكون كافرا وادعيت أن من قال
ذلك كان قوله مستلزما للتعطيل فيكون الكفر كامنا في قوله والكامن في الشيء
لا يجب أن يكون ظاهرا ولو كان الكفر ظاهرا في قوله لزم تكفير القائل أما اذا كان فيه
كامنا وهو خفي لم يكفر به من لم يعلم حقيقة ما تضمنه من الكفر وان كان متضمنا
للكفر ومستلزما له وأما لفظ الجسم فهذا لفظ مجمل لا أصل له في الشرع فنفيه
واثباته يفتقر الى تفصيل ودليل كما تقدم وأما ان قال المثبت لذلك المراد
أنه فوق العالم ومباين له قيل له هذا المعنى صحيح وان قال النافي لذلك
المراد أنه لا تحوزه المخلوقات ولا تماثله قيل هذا المعنى صحيح ولا منافاة بين قوليهما
فانه فوق العالم مباين له والمخلوقات لا تحصره ولا تحوزه ولا يفتقر الى العرش
ولا غيره مع أنه عال عليها مباين لها وليس مماثلا لها ولا يجوز عليه ما يجوز عليها فهذه
المعاني صحيحة من النافي والمثبت مقبولة وتلك المعاني منهما مردودة والحمد لله
رب العالمين وهذا الذي يجيب به أهل الاثبات للذهبية من أنه سبحانه تقوم به
الأفعال التي تشاهد ويقدر عليها وبذلك يخلق المخلوقات المنفصلة عنه مطابق
لما جاءت به الآثار المأثورة عن الرسل صلوات الله عليهم فان الله اخبر انه خلق
السموات والأرض في ستة ايام ثم استوى على العرش وقبل استوائه على العرش
استوى الى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا
طائعين فهذا ونحوه مما جاء في مبدأ الخلق وأما في الاعادة فقد قال تعالى وما
قدروا الله حق قدره والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات

بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون وقد ثبت في الصحيح عن ابي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال يقبض الله الارض ويطوى السموات بيمينه ثم يقول
أنا الملك أين ملوك الأرض وفي الصحيحين عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه
وسلم قرأ على المنبر هذه الآية ثم قال يطوى الله السموات بيمينه ويقبض
الأرض بيده اليمنى الأخرى ثم يقول أنا الملك أنا الملك أنا القدوس انا
السلام أنا المؤمن انا المهيمن أنا العزيز أنا الجبار أنا المتكبر أنا الذي بدأت
الدنيا ولم تك شيئا أنا الذي أعدتها وجعل رسول الله صلى عليه وسلم
يقبض يديه ويبسطهما والمنبر يتحرك من أسفله حتى أني أقول أساقط
هو برسول الله صلى عليه وسلم وعن ابن عباس انه قال ما السموات
السبع والأرضون السبع وما فيهما في يد الرحمن الا كخردلة في كف احدكم
ويروا أنه قال يرمي بها كما يرمي الصبي بالكرة فهذا يبين ان الأفلاك لانسبة
لها الى قدرة الله تعالى مع كونه سبحانه يطوى السماء ويقبض الأرض وفي
الصحيحين عن ابن مسعود أن رجلا من اليهود قال للنبي صلى الله عليه وسلم
أن الله اذا كان يوم القيامة فانه يمسك السماء على أصبع والأرض
على أصبع والشجر والثرى على أصبع والجبال على أصبع والخلائق على أصبع
قال فضحك النبي صلى الله عليه وسلم تعجبا وتصديقا لقول الحبر ثم قرأ
وما قدر الله حق قدره الآية فهذا يبين من عمل الرب سبحانه مايدفع
شبهة المتفلسفة فصل وهذا التقسيم الذي ذكره السائل هو معروف
في كلام السلف والأئمة يحتجون به على الجهمية النفاة لمباينته لمخلوقاته
وعلوه على عرشه قال الامام أحمد في كتابه الذي كتبه في الرد على الجهمية
الزنادقة بيان ما أنكرت الجهمية الضلال أن يكون الله على العرش
وقد قال تعالى الرحمن على العرش استوى وقال تعالى خلق السموات والارض
في ستة أيام ثم استوى على العرش قلنا لهم ما أنكرتم ان يكون الله
تعالى على العرش وقد قال تعالى الرحمن على العرش استوى فقالوا هو تحت

الارض السابعة كما هو على العرش وفى السموات وفى الأرض وفى كل مكان لايخلو منه مكان ولا يكون فى مكان دون مكان ويتلوا آيات من القرآن وهو الله فى السموات وفى الارض فقلنا قد علم المسلمون اماكن كثيرة ليس فيها من عظم الرب شئ احشاؤكم واجوافكم واجواف الخنازير والحشوش والأماكن القذره ليس فيها من عظم الرب شئ وقد اخبرنا انه فى السماء فقال أأمنتم من فى السماء ان يخسف بكم الارض وقال جل ثناؤه اليه يصعد الكلم الطيب وقال تعالى انى متوفيك ورافعك الى وقال تعالى بل رفعه الله اليه وقال تعالى وله من فى السموات ومن فى الارض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون وقال تعالى ذى المعارج تعرج الملائكه والروح اليه وقال تعالى وهو القاهر فوق عباده وقال تعالى وهو العلى العظيم قال فقد اخبر الله تعالى أنه فى السماء ووجدنا كل شئ من أسفل مذموما يقول جل ثناؤه ان المنافقين فى الدرك الاسفل من النار وقال تعالى وقال الذين كفروا ربنا أرنا اللذين أضلانا من الجن والانس نجعلهما تحت اقدامنا ليكونا من الأسفلين وقلنا لهم اليس تعلمون ان ابليس مكانه مكان والشياطين مكانهم مكان فلم يكن الله ليجتمع هو وابليس فى مكان واحد ومعنى قوله وهو الله فى السموات وفى الارض يقول هو اله من فى السموات واله من فى الارض وهو على العرش وقد أحاط علمه بما دون العرش لايخلو من علم الله مكان ولا يكون علم الله فى مكان دون مكان وذلك قوله لتعلموا ان الله على كل شئ قدير وان الله قد احاط بكل شئ علما قال ومن الاعتبار فى ذلك لو ان رجلا كان فى يده قدح من قوارير صاف وفيه شئ لكان نظر ابن آدم قد احاط بالقدح من غير ان يكون ابن آدم فى القدح فالله سبحانه وله المثل الاعلى قد احاط بجميع ما خلق من غير ان يكون فى شئ من خلقه وخصلة أخرى لو ان رجلا بنى دارا بجميع مرافقها ثم اغلق بابها وخرج منها كان ابن آدم لايخفى عليه

كم بيت فى داره وكم سعة كل بيت من غير ان يكون صاحب الدار فى جوف الدار فالله سبحانه وله المثل الأعلى قد أحاط بجميع ما خلق وعلم كيف هو وما هو من غير ان يكون فى شئ مما خلق وما تأولت الجهمية من قول الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم فقالوا أن الله معنا وفينا فقلنا لهم لم قطعتم الخبر من أوله ان الله تعالى يقول الم تر أن الله يعلم ما فى السموات وما فى الارض ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر الا هو معهم أينما كانوا يعنى علمه فيهم أينما كانوا ثم ينبؤهم بما عملوا يوم القيامة ان الله بكل شئ عليم ففتح الخبر بعلمه وختمه بعلمه ويقال للجهمى اذا قال ان الله معنا بعظمة نفسه قيل لهم هل يغفر الله لكم فيما بينكم وبين خلقه فان قال نعم فقد زعم ان الله مباين خلقه وان خلقه دونه وان قال لا كفر قال واذا أردت ان تعلم ان الجهمى كاذب على الله تعالى حين زعم أنه فى كل مكان ولا يكون فى مكان دون مكان فقل له اليس كان الله ولا شئ فيقول نعم فقل له فحين خلق الشئ خلقه فى نفسه او خارجا عن نفسه فانه يصير الى أحد ثلاثة أقاويل أن زعم ان الله تعالى خلق الخلق فى نفسه كفر حين زعم أن الجن والانس والشياطين وابليس فى نفسه وان قال خلقهم خارجا من نفسه ثم دخل فيهم كفر أيضا حين زعم انه دخل فى كل مكان وحش وقذر وان قال خلقهم خارجا من نفسه ثم لم يدخل فيهم رجع عن قوله كله أجمع وهو قول أهل السنة فقد بين الامام أحمد ما هو معلوم بالعقل الصريح والفطرة البديهية من أنه لا بد أن يكون خلق الخلق داخلا فى نفسه أو خارجا منه وأنه اذا كان خلق الخلق خارجا عن نفسه فاما ان يكون حل فيه بعد ذلك أو لم يزل مباينا له فذكر الأقسام الثلاثة وقال أيضا فلما ظهرت الحجة على الجهمى بما ادعى على الله سبحانه أنه مع خلقه قال هو فى كل شئ غير أن يكون مماسا للشئ ولا مباينا له فقلنا اذا كان غير مباين للشئ أهو مماس له قال لا قلنا فكيف يكون فى كل شئ غير مماس لشئ ولا مباين له فلم يحسن الجواب فقال بلا كيف ليخدع الجهال بهذه الكلمة

ويموه عليهم وكذلك قال عبد العزيز المكى صاحب الشافعى صاحب الحيدة المشهورة
فى كتاب الرد على الزنادقة والجهمية باب قول الجهمى فى قول الله عز وجل الرحمن على
العرش استوى انما المعنى استولى كقول العرب استوى فلان على مصر استوى على
الشام يريد استولى عليها باب البيان لذلك يقال له هل يكون خلق من خلق الله
أتت عليه مدة ليس بمستول عليه فاذا قال لا قيل له فمن زعم ذلك فمن قوله من
زعم ذلك فهو كافر يقال له يلزمك أن تقول أن العرش قد أتت عليه مدة ليس
الله بمستول عليه وذلك أن الله اخبر انه خلق العرش قبل خلق السموات والارض
فى ستة ايام ثم استوى على العرش بعد خلق السموات والارض قال الله عز وجل الذى
خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة ايام ثم استوى على العرش الرحمن فاسأل
به خبيرا وقال عز وجل الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم وقال عز وجل
ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سموات وقال عز وجل ثم استوى الى السماء وهى
دخان فأخبر انه استوى على العرش بعد خلق السموات والارض فى ستة ايام فيلزمك
أن تقول المدة التى كان العرش فيها قبل خلق السموات والارض ليس الله تعالى بمستول عليه
فيها اذا كان استوى على العرش معناه عندك استولى فانما استولى بزعمك فى ذلك
الوقت لا قبله وقد روى عن عمران بن حصين عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال
اقبلوا البشرى يا بنى تميم قالوا بشرتنا فاعطنا قال اقبلوا البشرى يا اهل اليمن
قالوا قبلنا فاخبرنا عن اول هذا الامر كيف كان قال كان الله قبل كل شئ
وكان عرشه على الماء وكتب فى اللوح المحفوظ ذكر كل شئ وروى عن ابى رزين
العقيلى وكان يعجب النبى صلى الله عليه وسلم مسألته انه قال يا رسول الله
اين كان ربنا قبل ان يخلق السموات والارض قال كان فى عما فوقه هواء وتحته
هواء فقال الجهمى اخبرنى كيف استوى على العرش أهو كما يقول استوى فلان
على السرير فيكون السرير قد حوى فلانا وحده اذا كان عليه فيلزمك أن تقول

أن العرش قد حوى الله وحده إذا كان عليه فيقال له أما قولك كيف استوى فان الله لا تجرى عليه كيف وقد اخبرنا أنه استوى على العرش ولم يخبرنا عن كيف استوى لأنه لم يخبرهم كيف ذلك ولم تره العيون فى الدنيا فتصفه بما رأت وحرم عليهم أن يقولوا عليه ما لا يعلمون فآمنوا بخبره عن الاستواء ثم ردوا علم كيف استوى الى الله عز وجل ولكن يلزمك أيها الجهمى أن تقول أن الله محدود قد حوته الأماكن إذا زعمت فى دعواك أنه فى الاماكن لأنه لا يعقل شئ فى مكان إلا والمكان قد حواه كما تقول العرب فلان فى البيت والماء فى الجب فالبيت قد حوى فلانا والجب قد حوى الماء ويلزمك أشنع من ذلك لأنك قلت أفظع مما قالت النصارى وذلك أنهم قالوا أن الله عز وجل حل فى عيسى وعيسى بدن انسان واحد فكفروا بذلك فقيل لهم ما عظمتم الله إذ جعلتموه فى بطن مريم وأنتم تقولون أنه فى كل مكان وفى بطون النساء كلهن وبدن عيسى وأبدان الناس كلهم ويلزمك أن تقول أن الله فى أجواف الكلاب والخنازير لأنها أماكن وعندك أنه فى كل مكان تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا قال فلما شنعت مقالته قال أقول أن الله فى كل مكان لا كالشئ فى الشئ ولا كالشئ على الشئ ولا كالشئ خارجا عن الشئ ولا مباينا للشئ قال فيقال له أصل قولك هو القياس العقلى والمعقول فقد دللت بالقياس والمعقول على أنك لا تعبد شيئا لأنه لو كان شيئا ما خلا فى القياس والمعقول من أن يكون داخلا فى الشئ أو خارجا منه فلما لم يكن فى قولك شيئا استحال أن يكون كالشئ فى الشئ أو خارجا عن الشئ فوصفت لعمرى شيئا لا وجود له وهو دينك وأصل مقالتك التعطيل فهذا عبد العزيز المكى قد بين أن القياس والمعقول يوجب أنما لا يكون داخلا فى الشئ ولا خارجا عنه فانه لا يكون شيئا وان ذلك صفة المعدوم الذى لا وجود له فالقياس هو الأدلة العقلية والمعقول العلوم الضرورية

وكذلك أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب أمام المتكلمة الصفاتية كالقلانسى
والأشعرى وأتباعه فيما جمعه أبو بكر بن فورك من كلام ابن كلاب أنه قال وأخرج
من النظر والخبر قول من قال لا هو فى العالم ولا خارجا منه فنفاه نفيا مستويا لأنه
لو قيل له صفه بالعدم ما قدر أن يقول فيه أكثر من هذا ورد أخبار الله نصًّا
وقال ما لا يجوز فى نص ولا معقول وزعم أن هذا هو التوحيد الخالص والنفى الخالص
عندهم هو الاثبات الخالص وهم عند أنفسهم قياسون قال فأن قالوا هذا
أفصاح منكم بخلو الأماكن منه وأنفراد العرش به قيل أن كنتم تعنون بخلو
الاماكن منه خلوها من تدبيره وأنه غير عالم بها فلا وأن كنتم تذهبون الى
خلوه من استوائه عليها كما استوى على العرش فنحن لا نحتشم أن نقول استوى
الله على العرش ونحتشم أن نقول استوى على الارض واستوى على الجدار
وفى صدر البيت وقال أبو محمد بن كلاب أيضا يقال لهم أهو فوق ما خلق
فأن قالوا نعم قيل لهم ما تعنون بقولكم أنه فوق ما خلق فأن قالوا بالقدرة
والعزة قيل لهم ليس هذا سؤالنا وأن قالوا المسألة خطأ قيل لهم أفليس هو لهم
فوق فأن قالوا نعم ليس هو فوق وليس هو تحت فأن قالوا نعم لا فوق ولا تحت
أعدموه لأن ما كان لا فوق ولا تحت عدم وأن قالوا هو تحت وهو فوق
قيل لهم فيلزم أن يكون تحت وفوق وقال ابن كلاب أيضا يقال لهم أذا
قلنا الأنسان لا مماس ولا مباين للمكان فهذا المحال فلا بد من نعم قيل
لهم فهو عز وجل لا مماس ولا مباين فاذا قالوا نعم قيل لهم فهو بصفة المحال
الذى لا يكون ولا يثبت فى الوهم فاذا قالوا نعم فينبغى أن يكون بصفة المحال من
كل جهة كما كان المحال من هذه الجهة وقيل لهم أيقال لما هو غير ثابت من
الأنسان لا مماس ولا مباين فاذا قالوا نعم قيل فاخبرونا عن معبودكم مماس
هو أو مباين فاذا قالوا لا يوصف بهما قيل لهم فصفة اثبات الخالق كصفة عدم

المخلوق فلم لاتقولون عدم كما تقولون للانسان عدم اذا وصفتموه بصفة العدم
وقيل لهم اذا كان عدم المخلوق وجود اله كان جهل المخلوق علما له لانكم جعلتم العدم
الذي هو للمخلوق وجود اله واذا كان العدم وجودا كان الجهل علما والعجز قدرة
وقال ابن كلاب أيضا ورسول الله صلى الله وسلم الذي هو صفوة الله من خلقه
وخيرته من بريته وأعلمهم جميعا يجبر بالاين يقوله ويستصوب قول القائل انه
في السماء وشهد له بالايمان عند ذلك وجهم بن صفوان وأصحابه لايجيزون الاين
بزعمهم ويحيلون القول به ولو كان خطأ لكان رسول الله صلى عليه وسلم أحق
بالانكار له وكان ينبغي أن يقول لها لاتقولى ذلك فتوهمى أنه عزوجل محدود
وانه في مكان دون مكان ولكن قولى انه في كل مكان لانه هو الصواب دون ماقلت
كلا فلقد أجازه رسول الله صلى الله وسلم وشهد مع علمه بما فيه وانه من الايمان
بل الامر الذي يجب به الايمان لقائله ومن أجله شهد للجارية بالايمان حين قالته
وكيف يكون الحق في خلاف ذلك والكتاب ناطق به وشاهد له ولولم يشهد لصحة
مذهب الجماعة في هذا خاصة الا ماذكرناه من هذه الامور لكان فيه مايكفي
كيف وقد غرس في بنية الفطرة ومعارف الآدميين من ذلك مالاشئ أبين منه
ولا أوكد لانك لاتسأل أحدا من الناس عربيا ولا عجميا ولا مؤمنا ولا كافرا
فتقول أين ربك الا قال في السماء ان أفصح أو ما بيده أو أشار بطرفه ان كان
لايفصح ولا يشير الى غير ذلك من أرض ولا سهل ولا جبل ولا رأينا أحدا اذا
دعا الله عزوجل الا رافعا يده الى السماء ولا وجدنا أحدا غير الجهمية يسأل عن
ربه فيقول في كل مكان كما يقولون وهم يدعون أنهم أفضل الناس كلهم فتاهت العقول
وسقطت الأخبار واهتدى جهم وخمسون رجلا معه نعوذ بالله من مضلات

الفتن فهذا آخر كلام ابن كلاب وهو شيخ أبي الحسن الاشعري واتباعهم وعنه اخذ
الحارث المحاسبي وقد ذكر الحارث المحاسبي في كتاب فهم القرآن هو وغيره من ذلك
ما هو مذكور في غير هذا الموضع فان كلام السلف والائمة في ذلك كثير والله تعالى
أعلم تمت ولله تعالى الحمد والمنة على عونه وحسن توفيقه وصلى الله تعالى على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم

يقول الفقير الى ربه تعالى عبد المتعال بن محمد بن محمد بن عبد القادر المزلاوي قد
فرغت من نسخ هذه الرسالة الجليلة الفريدة في بابها التي اجهزت على كل قول
من أقوال الجهمية والمعطلة والمعتزلة والفلاسفة والقرامطة الحلولية وغير ذلك
من فرق التجهم والتعطيل في [صباح يوم الجمعة] أربعة من شهر ربيع الاول سنة الف وثلاثة
مائة وستة وخمسين هجرية من خط شيخنا وأستاذنا الشيخ شحاتة مصطفى
عليه من الله تعالى الرحمة والرضوان قال رحمه الله تعالى يقول كاتبها الفقير لرحمة
الله سبحانه وتعالى شحاتة بن مصطفى بن شحاتة بن عويضة السوهاني قد فرغت
من كتابة هذه الرسالة النفيسة المباركة الشريفة يوم الثلاثاء الثاني عشر من شهر
ذي الحجة من سنة اثنين واربعين بعد الالف والثلاث مائة من الهجرة المحمدية
على صاحبها افضل الصلاة والتحية من نسخة مخطوطة بخط الشيخ السلفي
محمد بن عبد الرزاق بن حمزة بن تقي الدين يقول في آخر صحيفة منها قد فرغت
من نسخ هذه الرسالة في مساء الجمعة سابع ذي القعدة من سنة احدى
واربعين وثلاث مائة وألف هجرية من رسالة مخطوطة بدار الكتب الاميرية
١٣٤١
المصرية ضمن مجموعة نمرة ستة وثلاثين واربعمائة والفين في فن التصوف

والمجموعة كلها أجوبة للشيخ ابن تيمية والرسالة التي نقلت عنها قال كاتبها
أنه نقلها من خط الشيخ الإمام العالم برهان الدين ابراهيم بن الشيخ الإمام
العلامة الورع الزاهد العابد ابي العباس أحمد بن محب الدين عبد الله بن محمد
المقدسي نفعه الله تعالى ونفع به آمين قال الشيخ محمد بن عبد الرزاق
المذكور وقابلتها بمعاونة الأخ محمد محمد عبد العزيز بتاريخ صباح يوم
الأربعاء التاسع عشر من ذي القعدة من سنة أحدى واربعين وثلاثمائة
والف من هجرة رسول الله سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا كثيرا

تاريخ التصوير .... الرقم المسلسل ....

اسم الكتاب: اثبات صفة العلو الذاتي لله سبحانه وتعالى

اسم المؤلف: ابن تيميه

رقمه العام: 4413

الفن: عقيدة

الأجزاء: ١

عدد الأوراق: ٤١ ورقه مقاسه: ....

مصدر الكتاب: مصر تاريخ الخط: ١٣٤١هـ

الملاحظات: كتبت بخط النسخ الجيد الواضح
وحالة المخطوط جيدة جداً .



شروط للمستفيد:

١ ـ عند التحقيق تهدى نسخة للمركز .

٢ ـ أن يذكر نسخة المركز هذه .

٣ ـ في حالة عدم تحقيقها من المستفيد عليه أن يعلم من سيستفيد منها بهذه الشروط .

هاتف: ٥٣٢٠٩٠٠ - ٥٣٢٠٩٠١ - ٥٣٢٦٣٦٢
ص.ب: ٣٩٠٤ الصفاة 13040 الكويت.
الجابرية ق٥ ش٩ رقم ٢٧٩ ـ فاكس: ٥٣٢٠٩٠٢

…20900 - 5320901 - 5326362
…: 3904 Safat 13040 Kuwait
…iyah - Block 5 St.9 No.279